مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها – دراسة مسحية في الجمهورية العربية السورية
اسم الكاتب: د. عبدالرحمن عمر الحارس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5687
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 20:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Extent of private Syrian Bank's Compliance with Audit Principals (A Fieldwork Study in Syria)

Dr. Abdul Rahman Omar Al-Haris*

(Received 29 / 11 / 2021. Accepted 8 / 2 / 2022)

□ ABSTRACT □

This study aims to verify the extent of Syrian private banks 'commitment to implementing generally accepted internal auditing standards. Whereas, the absence of the internal audit role will negatively affect these banks and will have disastrous effects, as happened with many international banks, such as: (Société Générale Bank, Baring bank Union Bank of Switzerland, and others). The study relied on using the descriptive approach in order to describe the current status of the studied banks with regard to the extent of their application of these standards. Therefore, the study surveyed the opinions of a sample of managers and employees of the internal audit department in a number of Syrian private banks, who expressed their views regarding the extent of obstacles to the application of internal auditing standards and regarding the extent to which their banks apply internal auditing standards related to: (1- The characteristics of the internal auditor, which consist of Standards related to goals, authorities, and responsibilities, standards related to independence and objectivity, standards related to necessary professional skills and care, and standards related to the quality assurance and improvement program. 2- Performance of the internal auditor.

The hypotheses were tested using the T-test, and the results showed that Syrian private banks adhere to all recognized internal auditing standards, except for those related to quality assurance and improvement program.

Key words: Internal audit standards, Syrian private banks, Characteristic of internal auditor, Performance of the internal auditor, Obstacles to the application of internal auditing standards.

*Assisstant Professor, Faculty Of Management Sciences, Al-Rasheed International Private University For Science And Technology, Syria.Abdulalhares@gmail.com

مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها – دراسة مسحية في الجمهورية العربية السورية

الدكتور عبد الرحمن عمر الحارس*

(تاريخ الإيداع 29 / 11 / 2021. قُبِل للنشر في 8 / 2 / 2022)

□ ملخّص □

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها. حيث أن غياب دور التدقيق الداخلي سينعكس سلباً على هذه المصارف وسيكون له آثار كارثية كما حدث مع العديد من المصارف العالمية مثل: (Bank of ,Société Générale Bank, Baring bank Union Switzerland وغيرها). اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي من أجل توصيف وضع المصارف المدروسة الراهن فيما يتعلق بمدى تطبيقها لهذه المعايير. لذا مسحت آراء عينة من مدراء وموظفي قسم التدقيق الداخلي في عدد من المصارف الخاصة السورية، والذين عبروا عن آرائهم فيما يتعلق بمدى وجود معوقات لتطبيق معايير الدقيق الداخلي وفيما يتعلق بمدى تطبيق مصارفهم لمعايير التدقيق الداخلي الخاصة بـ: (1- صفات المدقق الداخلي والتي تتكون من معايير تتعلق بالأهداف، الصلاحيات، والمسؤوليات، معايير تتعلق بالاستقلالية والموضوعية، معايير تتعلق بالمهارات والعناية المهنية اللازمة، ومعايير تتعلق ببرنامج ضمان وتحسين الجودة. 2- أداء المدقق الداخلي).

تم اختبار الفرضيات باستخدام اختبار T-test وأظهرت النتائج أن المصارف الخاصة السورية ملتزمة كافة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ما عدا تلك المتعلقة بضمان وتحسين جودة التدقيق الداخلي.

الكلمات المفتاحية: معايير التدقيق الداخلي، المصارف الخاصة السورية، صفات المدقق الداخلي، أداء المدقق الداخلي، معوقات تطبيق التدقيق الداخلي.

* **مدرس، كلية علوم الادارة، جامعة الرشيد الدولية الخاصة للعلوم و التكنولوجيا ، سورية.**

مقدمة:

ازداد الاهتمام مؤخراً بجودة خدمات مهنة التدقيق بفرعيه الداخلي والخارجي، خاصةً بعد الفضائح المالية التي تعرضت لها بعض أكبر الشركات العالمية، وترتب على ذلك افلاس وانهيار تلك الشركات. ومن ذلك شركة إنرون التي كانت تعتبر سابع أكبر شركة في الولايات المتحدة ويعمل ضمنها أكثر من 21000 ألف موظف، والتي انهارت بعد اكتشاف قيامها باستخدام رقم الإيرادات عوضاً عن رقم الأرباح في تقييم أدائها وفي خلق انطباعات خاطئة حول عوامل النمو والابتكار في الشركة من خلال اخفاء مديونيتها في صورة قيود خارج الميزانية. كذلك شركة وورد كوم التي تعد ثاني أكبر شركات الاتصالات الأمريكية والتي انهارت بعد اكتشاف قيامها بتحويل مصروفات الفترة المقدرة بـ 7 مليار دولار إلى مصروفات رأسمالية مما انعكس بشكل إيجابي على ربحيتها. وفي هذا السياق برز الدور السلبي لبعض شركات المراجعة في هذه الأزمات كشركة أرثر أندرسون والتي أفلست بدورها.

بناءً على ما سبق تنامى الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي من قبل مختلف أنواع الشركات وخاصة المساهمة منها. وقد تمثل هذا الاهتمام في نواحي متعددة يأتي في مقدمتها تزايد الاهتمام بإنشاء إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي وتوفير كافة المتطلبات التي يحتاجها، وذلك لما لهذه الوظيفة من أهمية كبرى في الحفاظ على رؤوس الأموال المستثمرة وتعظيم ثروة المساهمين، فضلاً عن دورها في تمكين الشركات من الاحتفاظ بأصول سليمة تضمن حقوق الدائنين. نظراً للأزمات المختلفة التي تعرضت لها مختلف المصارف العالمية والتي سيتم مناقشتها في متن البحث يمكن إيجاز أهمية البحث وأهدافه في الفقرة التالية.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من ضرورة تطبيق المصارف الخاصة السورية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها. حيث أن غياب دور التدقيق الداخلي سينعكس سلباً على هذه المصارف وسيكون له آثار كارثية كما حدث مع العديد من المصارف العالمية. وبناءً على ما سبق يهدف البحث إلى ما يلي:

1. التحقق من التزام المصارف الخاصة السورية بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بصفات المدقق الداخلي
2. التحقق من التزام المصارف الخاصة السورية بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بأداء المدقق الداخلي
3. استقصاء ماهية العقبات التي تعترض تطبيق المصارف الخاصة السورية لمعايير المراجعة الداخلية المتعارف عليها.

مشكلة البحث:

تمهيداً للوصول إلى مشكلة البحث المبينة أدناه، قام الباحث بزيارة مجموعة من 6 بنوك مدرجة لدى سوق دمشق للأوراق المالية، وتم الاجتماع مع مدراء التدقيق الداخلي في هذه البنوك حيث تركز النقاش حول العناوين التالية: (ما مدى الصلاحيات الممنوحة لهم في تنفيذ خطط التدقيق؟، هل ينفذون عملهم من دون ضغوط وباستقلالية تامة؟، هل يتم تدريب موظفي الدائرة بشكل مستمر وشامل لكافة المعارف الضرورية؟، كيف يتم قياس مخرجات عملية التدقيق؟). بعد هذه الدراسة الاستقصائية تم تقدير مجتمع المدققين الداخليين بـ 70 مدقق وتم تجهيز 70 استبانة لمحاولة الوصول إلى كامل عناصر مجتمع البحث. تكمن مشكلة البحث في التحقق من مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وبالتالي يمكن تلخيص مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

1. هل تطبق المصارف الخاصة السورية معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بصفات المدقق الداخلي؟
2. هل تطبق المصارف الخاصة السورية معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بأداء المدقق الداخلي؟

3. ماهي أهم العقبات التي تعترض تطبيق المصارف الخاصة السورية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها؟

سيتم لاحقاُ تمكن مشكلة البحث أعلاه من توضيح مقدرة المصارف الخاصة على الالتزام بكافة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ما عدا تلك المتعلقة ببرامج ضمان وتحسين الجودة.

فروض البحث:

من خلال أهداف البحث يمكن اشتقاق الفرضيات التالية:

1. لا تطبق المصارف السورية الخاصة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بصفات المدقق الداخلي. وتبعاً لأن المعايير الخاصة بصفات المدقق الداخلي تنقسم إلى أربعة مجالات، فهذه الفرضية تنقسم إلى أربع فرضيات فرعية كما يلي:

i. لا تطبق المصارف السورية الخاصة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بالأهداف، الصلاحيات، والمسؤوليات.

ii. لا تطبق المصارف السورية الخاصة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بالاستقلالية والموضوعية.

iii. لا تطبق المصارف السورية الخاصة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بالمهارات والعناية المهنية اللازمة.

iv. لا تطبق المصارف السورية الخاصة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة ببرامج ضمان وتحسين الجودة.

2. لا تطبق المصارف السورية الخاصة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بأداء المدقق الداخلي.

3. لا توجد معوقات تعترض تطبيق المصارف الخاصة السورية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

متغيرات البحث وكيفية قياسها:

من خلال الفرضيات السابقة، يمكن اشتقاق المتغير التابع موضع البحث والمتغيرات المستقلة ذات الدلالة المتعلقة به، حيث أن المتغير التابع هو: مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ، أما المتغيرات المستقلة فهي: 1- التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بصفات المدقق الداخلي، 2- التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بأداء المدقق الداخلي، 3- المعوقات التي تعترض تطبيق المصارف الخاصة السورية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

أما عن كيفية قياس المتغيرات، فقد تم قياس المتغير التابع (أي اعتبار المصارف السورية ملتزمة أو غير ملتزمة بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها) من خلال إعداد استبانة تحتوي على مجموعة من المعايير الواجبة التطبيق والمصنفة وفقاً لكل من المتغيرات المستقلة السابقة الذكر، وطلب من المشاركين تحديد مدى التزام المصرف الذي يعملون فيه بتطبيق إجراء معين من خلال اختيار أحد الأرقام المتسلسلة من (1) غير مطبق بالكامل، (3) محايد، إلى (5) مطبق بالكامل. ثم تمت مقارنة الإجابات بالرقم ثلاثة وهو الحد الفاصل بين تطبيق الإجراء أو عدم تطبيقه. وعلى أساس ذلك تم قياس مدى الالتزام بكل إجراء على حدى، ولكافة المتغيرات المستقلة، وبالتالي تحديد مدى الالتزام المصارف السورية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

منهجية البحث:

للوفاء بأهداف الدراسة، اعتمد الباحث على استخدام المنهج الوصفي من أجل توصيف الوضع القائم فيما يتعلق بمدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وتم تحقيق ذلك من خلال تصميم

واستخدام استبانة تحتوي على أسئلة حول مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وتم توجيه الاستبانة لعينة من المدققين الداخليين في المصارف الخاصة السورية التالية (البنك العربي –سورية، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والخليج، بنك بيبلوس – سورية، بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك الشام الإسلامي، بنك البركة – سورية، فرنسبنك، بنك الشرق، بنك عودة – سورية، بنك سورية والمهجر، بنك الأردن وبنك قطر الوطني – سورية) بمعدل 13 موظف لكل بنك (5 موظفين في قسم إدارة المخاطر، 5 موظفين في قسم التدقيق الداخلي، ومدير عام ومساعدين)

الدراسات السابقة:

اهتمت العديد من الدراسات بتقييم مدى تطبيق مختلف أنوع البنوك لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها والصادرة عن معهد المحاسبين الإداريين (The Institute of Internal Auditors) في الولايات المتحدة. وفيما يلي سيتم استعراض بعض هذه الدراسات:

1. اعتمدت دراسة (Alsalmani et al, 2021) بعنوان " The Use of Internal Audit Standards to Achieve Strategic Audit Performance for Bank Departments"، "استخدام معايير التدقيق الداخلي لتحقيق أداء تدقيق استراتيجي لإدارات البنك" على منهج دراسة الحالة في تقييم قدرة وإمكانات المؤسسات المصرفية بشكل عام وبنك التنمية الدولي بوجه خاص على تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها. وأظهرت الدراسة إلى أن تطبيق هذه المعايير في البنك المذكور مكنه من رفع المستوى الإداري والتفكير الاستراتيجي لديه. ولكن البنك فشل بتطبيق هذه المعايير بشكل صحيح.

2. هدفت دراسة (Altamimi, 2021) بعنوان " The Role of Internal Audit in Risk Management from the Perspective of Risk Managers in the Banking Sector"، "" دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر من منظور مديري المخاطر في القطاع المصرفي"، إلى تحديد دور مهنة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر من وجهة نظر مدراء المخاطر في البنوك العاملة في فلسطين. واستنتجت الدراسة أن العامل الحاسم في إدارة المخاطر هو فعالية دائرة إدارة المخاطر في أداء مهامها بذاتها. في حين أن دور التدقيق الداخلي يرتكز بالدرجة الأولى على تقييم أداء دائرة إدارة المخاطر والتحقق من فعالية الاجراءات المتبعة في التعامل مع المخاطر المختلفة، وبالدرجة الثانية في تقديم النصح والارشادات والتوصيات ذات الصلة.

3. دراسة الـ (Alsharairi and Alsharayri, 2012) بعنوان " The operating Islamic banks in Jordan applying the international internal auditing standards"، "تطبيق البنوك الإسلامية في الأردن لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها" "التي هدفت إلى تقييم مدى تطبيق البنوك الإسلامية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي الدولية وتحديد أهم المعوقات التي تعيق تطبيقها. صممت الدراسة استبانة تتوافق وغرض الدراسة ووزعت على كل عينة من المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق في مجالس إدارات البنوك المدروسة. استخدمت الدراسة اختبارات الإحصاء الوصفي لأغراض التحليل واستخلاص النتائج، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية الأردنية تطبق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليه بشكل عام، وأن أكثر المعايير تطبيقاً هي معايير الصفات، تليها معايير الأداء بشكلٍ أقل. أما فيما يتعلق بمعوقات تطبيق المعايير في البنوك المدروسة، فقد بينت نتائج الدارسة أن أهم هذه المعوقات تتمثل بأن:(البنوك الإسلامية لها حرية الاختيار في تطبيق هذه المعايير، طبيعة عمل هذه البنوك تعيق تطبيق هذه المعايير، قلة عدد المدققين الداخليين الكفؤين، وقلة دعم الإدارة لأنشطة التدقيق الداخلي.

4. دراسة (النونو،2009) بعنوان " The extent of application of the generally accepted internal audit standards in Islamic banks operating in the Gaza Strip "، "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة" التي سعت إلى التحقق من مدى تطبيق البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وتحديد أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير، كما اهتمت الدراسة بتحديد ما إذا كان تطبيق هذه المعايير مرتبط ببعض المتغيرات وهي (المؤهل العلمي، التخصص المهني، المركز الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، وحصول المدقق الداخلي على شهادة مهنية). تم توزيع استبانة على عينة من المدققين الداخليين ومدراء الفروع. وباستخدام أساليب الإحصاء الوصفي توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن البنوك الإسلامية في قطاع غزة تطبق معايير التدقيق الداخلي بشكلٍ جيد، مع وجود تفاوت في تطبيق كل منها، كما أن تطبيق معايير التدقيق الداخلي لا يختلف باختلاف الصفات الشخصية للمدقق الداخلي، وهناك معوقات تعيق تطبيق معايير التدقيق الداخلي تتركز في الجانبين القانوني والإداري.

5. دراسة (الراوي وشحروري، 1999) بعنوان " The extent of application of internal audit standards generally accepted in Jordanian commercial banks"، "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية" التي هدفت إلى تقييم مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها، من خلال مقارنة إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة لدى تلك البنوك مع معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن المدققين الداخليين في الولايات المتحدة. أعدت الدراسة استبانة صممت للوفاء بأغراض الدراسة، وتم تحليلها باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، وخلصت الدراسة إلى أن متوسط تطبيق معايير التدقيق الداخلي لدى البنوك التجارية الأردنية قد بلغ 74.2% وهي نسبة مقبولة نسبياً.

6. دراسة (النافعابي، 2017) بعنوان " The quality of internal auditing in commercial banks in Sudan and the factors affecting them from the point of view of the internal auditors"، "جودة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية في السودان والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين الداخليين" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على جودة ومقومات خدمات التدقيق الداخلي في البنوك التجارية السودانية والعوامل المؤثرة بتلك الجودة. تم جمع بيانات الدراسة من خلال أداة الاستبانة، وأظهرت نتائج تحليلها أن هناك عدداً من العوامل المؤثرة سلباً على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية السودانية ومن أهمها: عدم الحصول على أية مؤهلات مهنية لشريحة كبيرة من المدققين الداخليين، عدم الحصول على التدريب الكافي، تدخل الإدارة بوضع خطة التدقيق، وتبعية قسم التدقيق الداخلي للمدير العام بدلاً من رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق. ومن جانب آخر أظهرت الدراسة أن هناك عوامل تدعم جودة التدقيق الداخلي وهي: دعم الإدارة العليا لقسم التدقيق الداخلي بالعدد الكافي من المدققين، توصيات الرقابة الداخلية يتم تنفيذها دائماً، معظم البنوك موضع الدراسة لديها لجان تدقيق.

7. دراسة (العمري وعبد المغني، 2006) بعنوان " The extent of application of internal audit standards generally accepted in Yemeni commercial banks"، "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية" التي هدفت أسوةً بمثيلاتها في الاردن وفلسطين إلى تقييم مدى تطبيق البنوك التجارية اليمنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وقياس العلاقة بين مدى التطبيق وكل من حجم البنك والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، هذا فضلاً عن استكشاف المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير. تم جمع بيانات الدراسة من خلال أداة الاستبانة، واظهرت نتائج الدارسة أن درجة تطبيق البنوك التجارية اليمنية لمعايير التدقيق

الداخلي ضعيفة 58.59% وكذلك أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة بين مدى تطبيق هذه المعايير وكل من حجم البنك والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، وفيما يتعلق بالمعوقات فتمثلت بعدم وجود إلزام قانوني بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في تلك البنوك.

أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في كونها جميعها تسعى إلى لتقييم مدى التزام المصارف بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها. وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها لا تقتصر في حدودها على نوع معين من البنوك كما هو الحال لدى الدراسات السابقة التي اقتصر بعضها على دراسة البنوك الاسلامية فقط، واقتصر البعض الآخر على دراسة البنوك التقليدية فقط، بل تشمل هذه الدراسة كافة أنواع البنوك العاملة في البيئة المصرفية السورية سواءً اسلامية أو تقليدية. ومن ناحية أخرى تضيف الدراسة إلى الدراسات السابقة بيئة جديدة لتطبيق البحث وهي بيئة التدقيق لدى المصارف السورية المدرجة لدى سوق دمشق للأوراق المالية.

تعريف التدقيق الداخلي:

تعود بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي إلى العام 1941 حيث تم إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني لمهنة التدقيق الداخلي، حيث ساهم المعهد منذ إنشائه في تطوير التدقيق الداخلي، حيث عمل المعهد على تدعيم وتطوير التدقيق الداخلي عن طريق بذل الجهود المختلفة من أجل المضي قدماً بهذه المهنة. ففي العام 1947 أصدر المعهد أول قائمة تتضمن مسؤوليات المدقق الداخلي، وفي العام 1957 تم إدخال تعديلات على تلك القائمة، وفي العام 1964 تم اعتماد دليل التدقيق الداخلي على أنه "عملية تدقيق للأعمال والسجلات تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة أحياناً، وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض" (مخلوف، 2007).

وتعتبر أهم إنجازات معهد التدقيق الداخلي هي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي، حيث تم في العام 1974 تشكيل لجان لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في التدقيق الداخلي، وفي العام 1979 انتهت اللجان من أعمالها وقدمت تقريراً بنتائج دراستها وتم التصديق عليها، وهذه المعايير تم اقرارها من غالبية ممارسي المهنة. وفي العام 1996 تم إصدار دليل أخلاقيات مهنة التدقيق الصادر عن الـ IIA حيث تمت صياغة دليل جديد لتعريف التدقيق الداخلي عام 1999 وتم تعريف نشاط التدقيق الداخلي على أنه " نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز الأهداف من خلال التحقق من اتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعة واقتراح التحسينات اللازمة حتى تصل إلى درجة الكفاية الانتاجية القصوى" (مخلوف، 2007).

وبحسب المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية فتعرف على أنها "نشاط مستقل يهدف إلى إعطاء المؤسسة الضمانات الكافية حول درجة التحكم في العمليات وإعطاء نصائح من أجل القيام بالتحصينات اللازمة والتي تساهم في خلق القيمة المضافة" (عبد الفتاح الصحن وآخرون.، 2007).

وفي العام 2004 عرفها معهد المدققين الداخليين (IIA) بأنها "نشاط مستقل يقدم تأكيداً موضوعياً، وهو نشاط استشاري صمم لإضافة قيمة، ولتحسين عمليات المنظمة إذ تساعدها على تحقيق أهدافها من خلال الضبط والتنظيم، لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة وعمليات الإدارة" (IIA, 2004: P2).

يمكن ايجاز المعاني السابقة بكون التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط مستقل يهدف إلى التحقق من كون كافة الدوائر في المنظمة تؤدي أدوارها كما هو محدد وفقاً للمعايير الناظمة ووفقاً للسياسات والإجراءات الداخلية.

الأزمات المالية ونواحي قصور التدقيق الداخلي:

سيتم فيما يلي استعراض أبرز الأزمات المالية التي تعرض لها العديد من المصارف العالمية، والتي كان لنواحي قصور أداء التدقيق الداخلي دور في ظهورها.

1. Baring bank

كان لدى ي موظف في دائرة الخزينة اسمه نيك ليسون في فرعه في سنغافورة، ومركز البنك في لندن. اتبع ليسون استراتيجية مضاربة في سوق المشتقات المالية. هذه الاستراتيجية فشلت نتيجة حدوث خلل سوق اليابان المالي نتيجة الزلزال الذي ضرب اليابان في العام 1995، وتسبب بخسائر قدرها 1.25 مليار دولار أمريكي، لكنه أرسل تقارير لإدارته تفيد بتحقيقه أرباح بمبلغ 46 مليون دولار أمريكي.

كان ليسون مدير عمليات عقود المتاجرة في سوق سنغافورة المالي، وفي نفس الوقت، كان مسؤول عن تسوية هذه العمليات دخل البنك. هذان الدوران مكنا ليسون من التأثير على موظفي العمليات لإخفاء الخسائر الناتجة عن مضارباته وعدم ارسال تقارير عنها إلى الإدارة في لندن، حيث كان يتم اخفاء الخسائر في حساب قديم وتحمل لحساب زبائن وهميين، اما العمليات الرابحة فيتم ارسال تقارير بها إلى الإدارة. هذا الإجراء مكن ليسون من الحصول على مكافآت بلغت 720 ألف دولار أمريكي.

كان ليسون يتبع إدارياً لعدة مدراء، ما خلق نوع من عدم الوضوح حول من المدير المسؤول عن إجراء الرقابة اللازمة على عملياته، فضلاً عن أن الصراع الداخلي بين هؤلاء المدراء عزز حالة عدم الوضوح هذه. وبالنتيجة، عندما طالبه سوق سنغافورة ليدفع مبلغ 354 مليون دولار أمريكي كهامش إضافي، تم تحويل المبلغ له من الإدارة دون أي سؤال عن السبب. فضلاً عن أن تجاوزه لحدود المتاجرة المقررة لم يكن موضع سؤال أيضاً

وبالنتيجة، فإن الخسائر التي لحقت بالبنك تعود لضعف نظام الرقابة الداخلية، وعدم الفصل بين الواجبات كونه ينفذ العملية وينفذ قيود تسويتها، فلو تم إناطة وظيفة التسوية موظف آخر، لكان من الصعب عليه تنفيذ عملية الاحتيال هذه (Allen, 2013).

2. Allied Irish Bank:

بين عامي 1997 و 2002 قام "جون روسناك" الذي يشغل منصب متداول العملات في البنك بإخفاء خسائر عن إدارة البنك بمبلغ 691 مليون دولار أمريكي. كانت إدارة البنك تعتقد أن روسناك يدير تجارة عملات بمبالغ صغيرة ودون مخاطرة من خلال اتباعه لاستراتيجية شراء وبيع نفس العملة في أسواق مختلفة والربح من فرق السعر بين الأسواق، لكن في حقيقة الأمر كان روسناك يدير تجارة على أساس المضاربة وبمبالغ كبيرة.

وقد تمكن روسناك من إخفاء هذه الخسائر من خلال استخدامه لقوة شخصيته في منع الموظفين المسؤولين عن التحقق من اتمام عملياته من القيام بعملهم، كان مسؤولاً عن إدخال عملياته على النظام الالكتروني المصرفي، كان يدخل عمليات وهمية رابحة لتلغي الخسائر عن العمليات الفعلية، كان يزور وثاق اتمام عمليات المتاجرة الوهمية، كان يتبع اسلوب اظهار أرباح متقلبة عن نشاطه كي لا يثير تساؤلات الإدارة.

تم اكتشاف الغش الذي ارتكبه روسناك بالصدفة، عندما وجد أحد موظفي الرقابة عملية من عملياته دون ثبوتيات إتمام ولم يتمكن روسناك من تفسير ذلك، الأمر الذي قاد إلى تحقيق أوسع أدى لاكتشاف حجم المخالفات التي ارتكبها. وبالمجمل يمكن ربط هذه الحادثة بضعف أدوات الضبط الداخلي للتحقق من كون العمليات المدخلة على النظام البنكي هي عمليات صحيحة، كما أن الموظفين المناط بهم مراقبة هذه العمليات تأثروا بشخصية روسناك وامتنعوا عن القيام بواجبهم(Allen, 2013).

3. Union Bank of Switzerland:

خلال العام 1997 خسر البنك مبلغ 400 مليون دولار أمريكي، نتيجة ممارسات قسم البنك المختص في المتاجرة في مشتقات حقوق الملكية، وخسر في العام التالي مبلغ 700 مليون دولار أمريكي إضافية. هذه الخسائر أجبرت البنك على الاندماج مع بنك Swiss Bank Corporation.

وتعود هذه الخسارة إلى: وجود أداء غير متناسب من قبل مسؤولي المخاطر في البنك، كما أن عمليات الاستثمار في سوق المشتقات المالية كانت تتم بدرجة عالية من الاستقلالية، المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر يرأس وحدة التحليل الكمي وهو ما سمح له ربط مكافأته السنوية بنتائج المتاجرة بسوق المشتقات (Allen, 2013).

4. Société Générale Bank:

في العام 2008 تبين أن أحد المتاجرين في البنك واسمه "جيرمي كيرفيل" قد اشترك في متاجرة غير مصرح له ها، ونشأ عنها خسارة بمبلغ 7.1 مليار دولار، وهذا ما أدى إلى إلحاق الضرر بسمعة البنك، واضطره إلى رفع رأسماله بين عامي 2005 و2008 دخل جيرمي بشكل غير مصرح له به كطرف في عقود المستقبليات وعقود حقوق ملكية. ولإخفاء أثر هذه العقود. قام باصطناع عمليات وهمية تلغي أثر تغيرات سعر العمليات الأساسية، ونظراً لحاجته الدائمة لاستبدال العمليات الوهمية التي ينتهي تاريخها بعمليات أخرى، فقد أجرى جيرمي ما يقارب 1000 عملية وهمية قبل أن يتم اكتشاف أمره في نهاية المطاف. وأعيد سبب عدم اكتشاف تلاعباته إلى ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في البنك (Allen, 2013).

بناء على ما يسبق، فإن كافة البنوك وبغض النظر عن حجمها، تاريخها، سمعتها، وتوضعها الجغرافي تعتبر عرضة لعمليات الغش أو الإهمال التي تؤثر على سمعتها وتهدد وجودها، وكما تبين من الحالات المذكورة فإن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية يعتبر العامل المشترك بينها، وهو ما يؤشر إلى ضرورة تدعيم دور دائرة التدقيق الداخلي لتتمكن من القيام بالدور المناط بها في التحقق من قيام الإدارة بتصميم وتشغيل أنظمة رقابة داخلية كافية وفعالة

مفهوم معايير التدقيق الداخلي:

لقد عرف معهد المدققين الداخليين المعيار بأنه: "إعلان مهني يصدر عن هيئة معايير التدقيق الداخلي يحدد متطلبات أداء نطاق عريض من أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم أداء التدقيق الداخلي" (IIA, 2004: P8). كما عرف (المغني، 2003) معايير التدقيق الداخلي بأنها "المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات التدقيق الداخلي، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن تكون وفقاً لما تم اعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين".

وقد أوضح معهد المدققين الداخليين أن هناك مجموعة من التطورات الهامة التي دفعته لوضع معايير التدقيق الداخلي (عويض، 1985: 35).

1- أن مجالس الإدارات أصبحت مسؤولة عن مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية بمنشآتهم وعن كفاءة الأداء بها.

2- أن السلطات الإدارية بدأت تتقبل التدقيق الداخلي كوسيلة توفر لها التحليل والتقييم الموضوعي والتوصيات والاستشارات والمعلومات عن نظم الرقابة والأداء.

3- أن المدققين الخارجيين قد أخذوا يستخدمون التدقيق الداخلي كأداة مكملة لعملهم عندما يتبين لهم حياد المدقق الداخلي وكفاءة أدائه لعمله.

1. أهداف معايير التدقيق الداخلي:

قد حدد معهد المدققين الداخليين أهداف معايير التدقيق الداخلي بأنها (IIA, 2004: P7).

1-بيان المبادئ الأساسية التي تحدد الكيفية التي يجب أن يكون عليها التدقيق الداخلي.
2- وضع إطار عام لأداء التدقيق الداخلي وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة التدقيق الداخلي إلى أوسع مدى ممكن.
3-وضع أسس لقياس أداء المدققين الداخليين.
4-التأسيس لعمليات معالجات تنظيمية متطورة وتشجيع إدخال تحسينات عليها.

2. أهمية معايير التدقيق الداخلي:

تكمن أهمية معايير التدقيق الداخلي فيما يلي (المغني، 2003):

1-تعتبر ضرورية بالنسبة للمدققين الداخليين كونها تضع المبادئ الأساسية والتي ينتظر منهم أن يلتزموا بها عند ممارستهم لمهامهم بحيث يحققون الهدف من وجودهم.
2-تعتبر ضرورية بالنسبة للإدارة، إذ أن وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققين الداخليين سيمكن الإدارة من الاعتماد على التقارير المقدمة لها من قبلهم عند أدائهم لوظائفهم في المنشأة.
3-تعتبر ضرورية بالنسبة للمدقق الخارجي، لأنها تطمأنه على متانة وكفاءة عمل المدققين الداخليين.
4-يتم الاسترشاد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد.

النتائج والمناقشة

فيما يتعلق باختيار عينة البحث ومحدداتها، فمن خلال سوق دمشق للأوراق المالية تبين وجود 14 بنك خاص مدرج في السوق. ومن خلال الواقع العملي فإن معظم دوائر التدقيق الداخلي تتكون بالمتوسط من 5 موظفين، وبالتالي فإنه يمكن تقدير المجتمع الإحصائي بـ (14*5= 70 موظف تدقيق داخلي) ضمن البنوك السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. بناءً على ما سبق، تم تجهيز 70 استبانة وتم ارسالها إلى جميع البنوك المدرجة خلال الفترة الممتدة من 2020/9/15 وحتى 2020/10/15، وبحلول 2020/11/20 تم الحصول على مجمل الردود، والتي بلغت 41 استبانة بمعدل استجابة 58%.

1. وصف الاستبانة وتحليل استجابات المشاركين الشخصية:

تتكون الاستبانة من أربعة محاور. يهتم **المحور الأول** في التعرف على صفات المشاركين الشخصية، ويتكون هذا المحور من 6 أسئلة تتعلق بالتأهيل العلمي، الخبرة العملية، والموقع الوظيفي. وتظهر الجداول من (1) إلى (4) ملخص لنتائج اجابات المشاركين:

جدول رقم (1)

البيان	شهادة علمية في المحاسبة	دكتوراه	ماجستير	دبلوم دراسات عليا	بكالوريوس	معهد متوسط	أخرى
نعم	%70.7	%6.7	%20	%13.3	%53.3	%3.3	%3.3
لا – بل في اختصاصات اقتصادية أخرى	%29.3						

جدول رقم (2)

البيان	خبرة عملية في	1-5 سنة	6-10 سنة	11-15 سنة	أكثر من 15 سنة

	المحاسبة				
نعم	%73.2	%43.8	%18.8	%18.8	%18.6
لا – بل في مجالات أخرى	%26.8				

جدول رقم (3)

الموقع الوظيفي	مدير دائرة التدقيق الداخلي	نائب مدير دائرة التدقيق الداخلي	موظف رئيسي في التدقيق الداخلي	موظف في دائرة التدقيق الداخلي
النسبة	%10.8	%21.6	%21.6	%45.9

جدول رقم (4)

الوقت الذي تم إمضاؤه في الوظيفة	1–5 سنة	6–10 سنة	11–15 سنة	أكثر من 15 سنة
النسبة	%58.5	%34.1	%7.3	–

يشير الجدول رقم (1) إلى أن 40 % من المشاركين يحملون شهادة دراسات عليا في المحاسبة وباقي العلوم الاقتصادية، 53.3% يحملون شهادة بكالوريوس. وهذا يعتبر مؤشراً واضحاً على توفر المعرفة الاقتصادية والعلمية اللازمة لدى أفراد العينة ويضفي قدراً مقبولاً من المصداقية على استجاباتهم. يشير الجدول رقم (2) إلى أن 56.2% من المشاركين لديهم خبرة تفوق الخمس سنوات، وهذا يشير إلى توفر الخبرة اللازمة لدى المشاركين من الجانب التطبيقي ويعزز مصداقية إجاباتهم، إلا أن نتائج الجدول تشير أيضاً إلى أن (43.8%) خبرتهم تتراوح بين (1–5 سنة) ، وتعود هذه الخبرة إلى ارتفاع معدل الدوران في اليد العاملة لدى المصارف السورية.

يتكون **المحور الثاني** من الاستبانة من أسئلة تتعلق بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها والمتعلقة بصفات المدقق الداخلي وهي:

1. المعايير المتعلقة بالأهداف، الصلاحيات، والمسؤوليات.
2. المعايير المتعلقة بالاستقلالية والموضوعية.
3. المعايير المتعلقة بالمهارات والعناية المهنية اللازمة.
4. المعايير المتعلقة ببرنامج ضمان وتحسين الجودة.

أما **المحور الثالث** فيحتوي على أسئلة تتعلق بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بأداء المدقق الداخلي. ويختتم **المحور الرابع** الاستبانة بأسئلة تتعلق بمعوقات تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

بغرض التحقق من فرضيات البحث، تم الطلب إلى المشاركين تحديد مدى التزام المصرف الذي يعملون به بتطبيق كل مبدأ من خلال اختيار واحد من الارقام المتسلسلة (1) غير مطبق بالكامل، (2) غير مطبق بشكل نسبي (3) محايد، (4) مطبق بشكل نسبي، (5) مطبق بالكامل.

2. اختيار الاختبارات الإحصائية المناسبة:

تم إدخال استجابات المشاركين إلى الحاسب باستخدام برنامج SPSS، ومن ثم تم اختبار موثوقية البيانات من أجل المحاور المتعلقة بفرضيات البحث وهي المحاور (2-3-4) باستخدام اختبار ألفا (α)، وأظهرت نتائج اختبار ألفا (α) أن تحليل الموثوقية للمحاور الثلاث السابقة أعطى معامل موثوقية (0.918)، وهذه القيمة تفوق قيمة 0,7 لألفا (α)، الأمر الذي يظهر مستوى مقبول من التماسك الداخلي لاستجابات الاستبانة. ومن ثم تم استخدم اختبار Kolmogorov-Smirnov لقياس ما إذا كانت البيانات خاضعة للتوزيع الطبيعي، ومن خلال تطبيق هذا الاختبار على متوسط الإجابات لجميع الأسئلة المتعلقة بالمحاور الثلاث المدروسة، تبين أن قيمة الدلالة (sig) لجميع الأسئلة أصغر من (5%)، لذا فإن البيانات المدروسة لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

إن نظرية "Central Limit Theorem" تتطلب شرط العشوائية في اخيار العينة. وبما أن الباحث استهدف كامل المجتمع الإحصائي فإن شرط العشوائية محقق. وبما أن هذه النظرية تتيح استخدام توزيع T في حال كانت العينة غير خاضعة للتوزيع الطبيعي، شريطة أن يكون تباين المجتمع غير معلوم (وهو في هذه الدراسة غير معلوم لعدم الحصول على كامل إجابات المجتمع الإحصائي)، وأن يكون حجم العينة أكبر من (30) والاستجابة في هذه الدراسة بلغت (41) مشارك، وبالتالي فإن اختبار (T- Statistic) لمقارنة المتوسطات هو الاختبار المناسب.

وتم اعتماد الوسط الحسابي الافتراضي (3) عند تحليل النتائج (كحد فاصل بين تطبيق المعايير من عدمه).

3. اختبار الفرضية الأولى:

الفرضية (1): لا تطبق المصارف السورية الخاصة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بصفات المدقق الداخلي. وتبعاً لأن المعايير الخاصة بصفات المدقق الداخلي تنقسم إلى أربعة مجالات، فهذه الفرضية تنقسم إلى أربع فرضيات فرعية.

1.3. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لا تطبق المصارف السورية الخاصة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بالأهداف، الصلاحيات، والمسؤوليات. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (1-4) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بمعايير الأهداف، الصلاحيات، والمسؤوليات، وباستخدام اختبار T- Test وباتجاه واحد (one tail) حسب ما يلي:

H1-1 > 3	H0-1 ≤ 3
تشير إلى أن المعايير المتعلقة بالأهداف، الصلاحيات، والمسؤوليات يتم تطبيقها، وهذا ينتج عندما تنص إجابات المشاركين على أن المعيار يتم تطبيقه	تشير إلى أن المعايير المتعلقة بالأهداف، الصلاحيات، والمسؤوليات لا يتم تطبيقها، وهذا ينتج عندما تنص إجابات المشاركين على أن المعيار لا يتم تطبيقه أو أنهم محايدين في إجاباتهم

ويوضح الجدول رقم (5) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T-test لأسئلة الفرضية الفرعية الأولى

جدول رقم (5)

نتيجة الاختبار	T الجدولية	T المحسوبة	جذر العينة	قيمة المتوسط المختبرة	الانحراف المعياري	متوسط الإجابات
رفض H0	1.684	11.22247864	6.403124237	3	0.681892	4.195122

T المحسوبة: تم احتسابها وفقاً للقانون التالي (جذر العينة/الانحراف المعياري)/(المتوسط المحسوب – المتوسط المختبر)
T الجدولية: تم اختيارها من جدول (Student's Distribution) لدرجات حرية 40 (عدد الاستجابات –واحد)
مستوى المعنوية: 5% one tailed test

يظهر الجدول رقم (5) أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وبالتالي فإن نتيجة إجابات المشاركين تقع في دائرة الموافقة على تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بالأهداف، الصلاحيات، والمسؤوليات. وبالتالي يمكن للباحث رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة التي تنص على أن هناك دلالة إحصائية بأن: المصارف السورية الخاصة تطبق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بالأهداف، الصلاحيات، والمسؤوليات.

2.3. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

لا تطبق المصارف السورية الخاصة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بالاستقلالية والموضوعية. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (5–15) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بمعايير الاستقلالية والموضوعية، وباستخدام اختبار T– Test وباتجاه واحد (one tail) حسب ما يلي:

H1–2 > 3	H0–2 ≤ 3
تشير إلى أن المعايير المتعلقة بالاستقلالية والموضوعية يتم تطبيقها، وهذا ينتج عندما تنص إجابات المشاركين على أن المعيار يتم تطبيقه	تشير إلى أن المعايير المتعلقة بالاستقلالية والموضوعية لا يتم تطبيقها، وهذا ينتج عندما تنص إجابات المشاركين على أن المعيار لا يتم تطبيقه أو أنهم محايدين في إجاباتهم

ويوضح الجدول رقم (6) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T–test لأسئلة الفرضية الفرعية الثانية

جدول رقم (6)

نتيجة الاختبار	T الجدولية	T المحسوبة	جذر العينة	قيمة المتوسط المختبرة	الانحراف المعياري	متوسط الإجابات
رفض H0	1.684	17.75782584	6.403124237	3	0.488542491	4.354878049
T المحسوبة: تم احتسابها وفقاً للقانون التالي (جذر العينة/الانحراف المعياري)/(المتوسط المحسوب – المتوسط المختبر)						
T الجدولية: تم اختيارها من جدول (Student's Distribution) لدرجات حرية 40 (عدد الاستجابات –واحد)						
مستوى المعنوية: 5% one tailed test						

يظهر الجدول رقم (6) أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وبالتالي فإن نتيجة إجابات المشاركين تقع في دائرة الموافقة على تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بالاستقلالية والموضوعية. وبالتالي يمكن للباحث رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة التي تنص على أن هناك دلالة إحصائية بأن: المصارف السورية الخاصة تطبق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بالاستقلالية والموضوعية.

3.3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

لا تطبق المصارف السورية الخاصة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بالمهارات والعناية المهنية اللازمة. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (16-20) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بمعايير المهارات والعناية المهنية اللازمة، وباستخدام اختبار T- Test وباتجاه واحد (one tail) حسب ما يلي:

H1-3 > 3	H0-3 ≤ 3
تشير إلى أن المعايير المتعلقة بالمهارات والعناية المهنية اللازمة يتم تطبيقها، وهذا ينتج عندما تنص إجابات المشاركين على أن المعيار يتم تطبيقه	تشير إلى أن المعايير المتعلقة بالمهارات والعناية المهنية اللازمة لا يتم تطبيقها، وهذا ينتج عندما تنص إجابات المشاركين على أن المعيار لا يتم تطبيقه أو أنهم محايدين في إجاباتهم

ويوضح الجدول رقم (7) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T-test لأسئلة الفرضية الفرعية الثالثة.

جدول رقم (7)

نتيجة الاختبار	T الجدولية	T المحسوبة	جذر العينة	قيمة المتوسط المختبرة	الانحراف المعياري	متوسط الإجابات
رفض H0	1.684	7.603156975	6.403124237	3	0.616219404	3.731707317

T المحسوبة: تم احتسابها وفقاً للقانون التالي (جذر العينة/الانحراف المعياري)/(المتوسط المحسوب – المتوسط المختبر)

T الجدولية: تم اختيارها من جدول (Student's Distribution) لدرجات حرية 40 (عدد الاستجابات -واحد)

مستوى المعنوية: 5% one tailed test

يظهر الجدول رقم (7) أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وبالتالي فإن نتيجة إجابات المشاركين تقع في دائرة الموافقة على تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بالمهارات والعناية المهنية اللازمة. وبالتالي يمكن للباحث رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة التي تنص على أن هناك دلالة إحصائية بأن: المصارف السورية الخاصة تطبق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بالمهارات والعناية المهنية اللازمة.

4.3. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

لا تطبق المصارف السورية الخاصة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة ببرامج ضمان وتحسين الجودة. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (20-24) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة ببرامج ضمان وتحسين الجودة ، وباستخدام اختبار T- Test وباتجاه واحد (one tail) حسب ما يلي:

H1-4 > 3	H0-4 ≤ 3
تشير إلى أن المعايير المتعلقة ببرامج ضمان وتحسين الجودة يتم تطبيقها، وهذا ينتج عندما تنص إجابات المشاركين على أن المعيار يتم تطبيقه	تشير إلى أن المعايير المتعلقة ببرامج ضمان وتحسين الجودة لا يتم تطبيقها، وهذا ينتج عندما تنص إجابات المشاركين على أن المعيار لا يتم تطبيقه أو أنهم محايدين في إجاباتهم

ويوضح الجدول رقم (8) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T-test لأسئلة الفرضية الفرعية الرابعة.

جدول رقم (8)

نتيجة الاختبار	T الجدولية	T المحسوبة	جذر العينة	قيمة المتوسط المختبرة	الانحراف المعياري	متوسط الإجابات
عدم رفض H0	1.684	0.427350047	6.403124237	3	1.096340785	3.073170732
T المحسوبة: تم احتسابها وفقاً للقانون التالي (جذر العينة/الانحراف المعياري)/(المتوسط المحسوب – المتوسط المختبر) **T الجدولية:** تم اختيارها من جدول (Student's Distribution) لدرجات حرية 40 (عدد الاستجابات -واحد) **مستوى المعنوية:** 5% one tailed test						

يظهر الجدول رقم (8) أن قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية، وبالتالي فإن نتيجة إجابات المشاركين تقع في دائرة عدم الموافقة على تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة ببرامج ضمان وتحسين الجودة. وبالتالي لا يمكن للباحث رفض فرضية العدم، حيث لا توجد دلالة إحصائية بأن: المصارف السورية الخاصة تطبق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة ببرامج ضمان وتحسين الجودة.

4. اختبار الفرضية الثانية:

الفرضية (2): لا تطبق المصارف السورية الخاصة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بأداء المدقق الداخلي. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (24-41) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بأداء المدقق الداخلي ، وباستخدام اختبار T- Test وباتجاه واحد (one tail) حسب ما يلي:

H2 > 3	H02 ≤ 3
تشير إلى أن المعايير المتعلقة بأداء المدقق الداخلي يتم تطبيقها، وهذا ينتج عندما تنص إجابات المشاركين على أن المعيار يتم تطبيقه	تشير إلى أن المعايير المتعلقة بأداء المدقق الداخلي لا يتم تطبيقها، وهذا ينتج عندما تنص إجابات المشاركين على أن المعيار لا يتم تطبيقه أو أنهم محايدين في إجاباتهم

ويوضح الجدول رقم (9) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T-test لأسئلة الفرضية الثانية.

جدول رقم (9)

نتيجة الاختبار	T الجدولية	T المحسوبة	جذر العينة	قيمة المتوسط المختبرة	الانحراف المعياري	متوسط الإجابات
رفض H0	1.684	12.13810119	6.403124237	3	0.626465404	4.187560976
T المحسوبة: تم احتسابها وفقاً للقانون التالي (جذر العينة/الانحراف المعياري)/(المتوسط المحسوب – المتوسط المختبر) **T الجدولية:** تم اختيارها من جدول (Student's Distribution) لدرجات حرية 40 (عدد الاستجابات -واحد)						

مستوى المعنوية: 5% one tailed test

يظهر الجدول رقم (9) أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وبالتالي فإن نتيجة إجابات المشاركين تقع في دائرة الموافقة على تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بأداء المدقق الداخلي. وبالتالي يمكن للباحث رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة التي تنص على أن هناك دلالة إحصائية بأن: المصارف السورية الخاصة تطبق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بأداء المدقق الداخلي.

5. اختبار الفرضية الثالثة:

الفرضية (3): لا توجد معوقات تعترض تطبيق المصارف الخاصة السورية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (41-48) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمعوقات التي تعترض تطبيق المصارف الخاصة السورية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ، وباستخدام اختبار T- Test وباتجاه واحد (one tail) حسب ما يلي

H3 > 3	**H03 ≤ 3**
تشير إلى أن المعايير المتعلقة بالمعوقات التي تعترض تطبيق المصارف الخاصة السورية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ، وهذا ينتج عندما تنص إجابات المشاركين على أن المعيار يتم تطبيقه	تشير إلى أن المعايير المتعلقة بالمعوقات التي تعترض تطبيق المصارف الخاصة السورية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ا، وهذا ينتج عندما تنص إجابات المشاركين على أن المعيار لا يتم تطبيقه أو أنهم محايدين في إجاباتهم

ويوضح الجدول رقم (10) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T-test لأسئلة الفرضية الثالثة.

جدول رقم (10)

نتيجة الاختبار	**T الجدولية**	**T المحسوبة**	**جذر العينة**	**قيمة المتوسط المختبرة**	**الانحراف المعياري**	**متوسط الإجابات**
رفض H0	1.684	6.042329264	6.403124237	3	0.597573753	3.563902439
T المحسوبة: تم احتسابها وفقاً للقانون التالي (جذر العينة/الانحراف المعياري)/(المتوسط المحسوب – المتوسط المختبر)						
T الجدولية: تم اختيارها من جدول (Student's Distribution) لدرجات حرية 40 (عدد الاستجابات –واحد)						
مستوى المعنوية: 5% one tailed test						

يظهر الجدول رقم (10) أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وبالتالي فإن نتيجة إجابات المشاركين تقع في دائرة الموافقة على وجود معوقات تعترض تطبيق المصارف الخاصة السورية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها. وبالتالي يمكن للباحث رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة التي تنص على أن هناك دلالة إحصائية بأنه: توجد معوقات تعترض تطبيق المصارف الخاصة السورية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

الاستنتاجات والتوصيات:

1. الاستنتاجات:

1. تطبق المصارف الخاصة السورية معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بالأهداف، الصلاحيات، والمسؤوليات لأن قيمة T المحسوبة تبلغ 11.22 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1.684.

2. تطبق المصارف الخاصة السورية معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بالاستقلالية والموضوعية لأن قيمة T المحسوبة تبلغ 17.75 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1.684.

3. تطبق المصارف الخاصة السورية معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بالمهارات والعناية المهنية اللازمة لأن قيمة T المحسوبة تبلغ 7.6 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1.684.

4. لا تطبق المصارف الخاصة السورية معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بضمان وتحسين الجودة لأن قيمة T المحسوبة تبلغ 0.42 وهي أصغر من قيمة T الجدولية 1.684.

5. تطبق المصارف الخاصة السورية معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بأداء المدقق الداخلي لأن قيمة T المحسوبة تبلغ 12.13 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1.684.

6. توجد العديد من المعوقات التي تعترض تطبيق المصارف الخاصة السورية لمعايير التدقيق الداخلي والتي تتمثل بحسب الدارسة بـ: (عدم وجود إلزام قانوني بتطبيق معايير التدقيق الداخلي، عدم وجود معايير تدقيق داخلي خاصة بالجمهورية العربية السورية، عدم وجود إدراك كافي لأهمية معايير التدقيق الداخلي، عدم وجود جهة مسؤولة عن الإشراف على تطبيق المعايير في البنوك السورية، عدم اهتمام المدقق الخارجي بتقييم الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي، وارتفاع تكاليف تطبيق معايير التدقيق الداخلي) لأن قيمة T المحسوبة تبلغ 6.04 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1.684.

2. التوصيات:

انطلاقاً من النتائج أعلاه، والتي تشير إلى تمكن البنوك السورية المدرجة لدى سوق دمشق للأوراق المالية من تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ما عدا تلك المتعقلة بضمان وتحسين الجودة، بالإضافة إلى وجود معوقات تعترض تطبيق البنوك لهذه المعايير، يعرض الباحث للتوصيات التالية المتعلقة ببرامج ضمان الجودة وبالمعوقات:

1. على مجالس إدارات المصارف الخاصة السورية التحقق من قيام مهنة التدقيق الداخلي بما يلزم لضمان إيجاد برامج ضمان وتحسين جودة التدقيق الداخلي.

1. ضرورة قيام بنك سورية المركزي وبالتعاون مع ذوي الاختصاص بوضع معايير سورية للتدقيق الداخلي للتطبيق على المصارف السورية، مستوحاة من معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وفي نفس الوقت تراعي خصوصية بيئة العمل السورية.

2. ضرورة إلزام كافة المصارف السورية العامة والخاصة بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المقترحة أعلاه، وفي حالة غيابها يتم الزامهم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية.

3. من المهم والمفيد تأسيس جمعية لمدققين الداخليين أسوةً بجمعية المحاسبين القانونيين السورية تعنى بشؤون المهنة وتعمل على رفع المستوى المعرفي والمهني لأعضائها.

4. ضرورة أن تسعى جمعية المدققين الداخليين فور تأسيسها إلى إيجاد امتحان وطني للتدقيق الداخلي يلزم من يمتهنون مهنة التدقيق الداخلي باجتياز هذا الامتحان.

5. على المدقق الداخلي السوري أن يسعى بشكل مستمر إلى تطوير مهاراته ودرايته بشؤون المهنة

14. الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

تتمثل الحدود الزمانية للبحث بتاريخ تجميع البيانات والذي تم خلال العام 2020

تتمثل الحدود المكانية للبحث في تطبيقه في مدينة دمشق حصراً حيث تتواجد إدارات التدقيق الداخلي ضمن الادارات العامة للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

References:

1. Al-Omari, A. Mohamed, Abdel-Mughni, F. Abdel-Fattah, The extent of applying internal audit standards in Yemeni commercial banks, The Jordanian Journal of Business Administration, Jordan, Volume 2, Number 3, 2006.
2. Al-Sahn, A. Saraya, Mohamed El-Sayed. Nasr, Abdel Wahab. S, Shehata Alsayed. Operational Audit and Internal Control, Alexandria University, University House, Egypt, 2007.
3. Al-Nafabi, H. Muhammad. The quality of internal auditing in commercial banks in Sudan and the factors affecting it from the prospective of the internal auditors - an analytical study, Amarpac: A peer-reviewed scientific journal issued by the American Academy of Science and Technology, Volume 8, Issue 24, 2017.
4. AL- RAWI, H. Ahmed. Shahrouri, Mahmoud. The extent of the application of the generally accepted internal audit standards in Jordanian commercial banks - a survey, Al al-Bayt University, Jordan, the Scientific Journal of the College of Administration and Economics, No. 10, 1999.
5. AL'Nono, Kamal. The extent of application of the generally accepted internal audit standards in Islamic banks operating in the Gaza Strip, Master's Thesis, Gaza Islamic University, 2009.
6. Abdel-Mughni, F. Ali. The extent of application of internal audit standards in Yemeni commercial banks, Master's thesis, Yarmouk University, Amman, 2003.
7. Makhlouf, A. Mohamed. Internal audit in light of international standards for internal auditing in Jordanian commercial banks, unpublished master's thesis, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Algiers, 2007.
8. Alsalmani, Q.A.A., Al-Mandalawi, B.J.M., & Abid, I.D. (2021). The use of internal audit standards to achieve strategic audit performance for bank departments, a study applied to the international development bank. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 25(5), 1-08.
9. Altamimi, O., (2021). The Role of Internal Audit in Risk Management from the
10. Perspective of Risk Managers in the Banking Sector. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Vol 15. Issue 2, 115-129.
11. Al-sharairi, Adel Jamal. Alsharayri, Majed. The operating Islamic banks in Jordan applying the international internal auditing standards, international journal of economics and finance, Vol 4, February, 2012.
12. Badger .E. Ralph , Torgerson .w . Harold, Guthmann. G. harry, "investment principles and practices" 6th edition, Prentichall, 1969.
13. John C. Hull, Options, Futures, and Other Derivatives, 10th Edition (New York, NY: Pearson, 2017).
14. The institute of internal auditor. The role of internal auditing in enterprise wide risk management, 2004.(www.the iia.org)
15. COSO, internal controls- integrated framework, 2013.